

الإنجازات الإدارية للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبدالغني بابكر

أستاذ مشارك - كلية التربية
جامعة الخرطوم

د. محمد سعد محمد سالم

مقدمة:

كان لقائي الأول بـبروفيسور عبد الباقي في منتصف السبعينات من القرن الماضي بداية لعلاقة عمر قوية ومتينة من الصداقة والأخوة. ولا أخفي أنني كنت الطرف المستفيد في هذه العلاقة إذ وجدت فيه من الخصال الكريمة من نخوة وتواضع وتسامح وإخلاص ما حبه إلي نفسي فأصبح صديقي الأول الذي أعتز وأفتخر به دوماً. وفوق ذلك فقد قدم لي الكثير من النصائح والمساعدات التي أفادتني كثيراً في حياتي العملية. بل كان له الفضل في ترشيحه لي لأخلفه أكثر من مرة في بعض الوظائف الإدارية. وأنا أعلم تماماً أن بروفيسور عبد الباقي لا يحب أن يغدق عليه الثناء والإطراء ولكنني قصدت أن أوضح للقاريء الكريم أن هذه الصلة الشخصية الوثيقة والممتدة هي التي أهلتني لأكتب عن مشاركاته وإنجازاته الإدارية.

السمات والعناصر الشخصية:

رأيت من الأفضل قبل أن أسترسل في تناول المسيرة المتميزة والمشرفة في الإدارة الجامعية لبروفيسور عبد الباقي إلقاء الضوء على العناصر والسمات الشخصية الرئيسة التي أهلته في تقديرني للنجاح في العمل الإداري.

أولاً: كان بروفيسور عبد الباقي يحرص في بداية كل تكليف إداري أن يكون له ما يمكن أن يطلق عليه رؤية شاملة أو خطة إستراتيجية أو برنامج متكامل للعمل. وهذا التخطيط يحدد عادة الأهداف العامة والأولويات والتحديات وفرص النجاح...ألخ. ومن هذا المنطلق فإن التخطيط الإستراتيجي مهم جداً للإستعداد به ولقياس درجة نجاح ما أنجز من طموحات وأهداف

في العمل الإداري. وفي تقديره أن التركة أو « البصمة » من النجاح التي يخلفها أي إداري هي ناتجة في المقام الأول مما حققه في مجال الأهداف والغايات الكبيرة والقضايا الأساسية. فالتاريخ في كثير من الأحيان يتصرف بصورة إنتقائية مركزاً على الأحداث الكبيرة إيجاباً أو سلباً ومهملاً التفاصيل اليومية الصغيرة علي أهميتها.

ثانياً: رغم إهتمام بروفيسور عبد الباقي بالقضايا والأهداف الكبيرة في العمل الإداري إلا أنه كان في الوقت ذاته يحرص علي الإهتمام بمتابعة أدق التفاصيل الخاصة بالعمل الإداري اليومي. وبعبارة أخرى فقد توافرت له هذه الخاصية المتمثلة في الجمع بين الإهتمام بالقضايا الكبيرة والشؤون التفصيلية اليومية في العمل الإداري في آن واحد. ولقد كان في كل هذا مُحِباً للنظام وحريصاً علي تطبيقه بدقة متناهية. ولقد كان هذا الحرص من الدعائم الأساسية لنجاحه في العمل الإداري.

ثالثاً: كان بروفيسور عبد الباقي يحرص على تنفيذ العمل الإداري من خلال فريق للعمل

(Team Work) سواء أكان رئيس قسم أم عميد كلية أم مدير جامعة، فهو يحرص دوماً أن يستنير ويسترشد بآراء زملائه أو رؤسائه. وحسب معرفتي به فإنه كان يمتاز بالإيقاع السريع وربما النشاط الزائد في تنفيذ أعماله الإدارية مما يجعل بعض أعضاء فريق العمل غير قادرين في بعض الأحيان علي مواكبته في العمل.

رابعاً: يتميز بروفيسور عبد الباقي بحرصه علي الجودة والإتقان في العمل الإداري ولعله في

هذا كان يستهدي بحديث الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً

أن يتقنه). فقد كان يحرص أشد الحرص علي أن يتم العمل بإتقان تام وبصورة مرضية سواء كان العمل كبيراً مثل إعداد منهج دراسي، أم صغيراً مثل نظافة قاعة المحاضرات مثلاً. وكثيراً ما كان ينفعل إنفعالاً إيجابياً - إذا جاز التعبير - دون إساءة أو تجريح لأحد إذا رأى أن عملاً لم يتم بصورة صحيحة ومتقنة. أي

خامساً: عرف بروفيسور عبد الباقي بالتجرد والنزاهة وطهارة اليد في العمل الإداري، فعلى الرغم من كثرة وتعدد الوظائف الإدارية التي تولاها - كما

سنري لاحقاً - وما يتصل بها أحياناً من ضغوطات أو إغراءات لم تُحمِ حوله إطلاقاً أي شبهة لإستغلال نفوذه مادياً أو غير ذلك.

سادساً: إن العامل الإنساني (Human Factor) كما يقولون مهم جداً في نجاح العمل الإداري. ويقصدون بذلك مقدرة رئيس أو قائد العمل علي التواصل وحسن معاملة زملائه أو مرؤسيه. ولعل بعض مرؤسيه كان يرون أن بروفيسور عبد الباقي حازم ومتشدد بعض الشيء في تعامله معهم، ولكن من خلال صلتني الوثيقة به أشهد أنه إنسان بسيط ومتواضع وودود. وفوق ذلك كان يحرص كثيراً علي تفقد أحوال زملائه ومرؤسيه في العمل وتقديم المساعدة لهم في صمت سواء كان ذلك علي المستوي المادي أم الإجتماعي، فهو حقيقة إنسان كريم الأخلاق وغير متعالٍ ومجامل جداً في تعامله الإنساني مع الآخرين.

العمل الإداري في جامعة الخرطوم:

كانت المحطة الأولى لبروفيسور عبد الباقي في العمل الإداري عندما إختاره زملاؤه في عام 1975م، ليكون رئيساً لقسم الجغرافيا بكلية التربية بجامعة الخرطوم. وكانت نواة هذا القسم بمعهد المعلمين العالي الذي ضُم نهائياً ورسمياً في عام 1974م، لجامعة الخرطوم وأصبح المعهد يعرف منذ ذلك التاريخ بكلية التربية. ولقد أصبح بروفيسور عبد الباقي رئيساً لهذا القسم لفترتين من 1975 الي 1981م؛ ومن 1988م الي 1990م. وكما هو معلوم فإن القسم العلمي في الجامعة هو الأصل في العمل الأكاديمي، من حيث تصميم المناهج الدراسية وتطويرها، ومتابعة كافة جوانب العملية التعليمية والبحثية. وبالتالي فإن رئاسة القسم هي في العادة الفترة التي يتدرب فيها عضو هيئة التدريس علي العمل في إطار فريق عمل مما يؤهله لتولي مناصب إدارية لاحقة في الجامعة. ومن خلال فترة رئاسته لقسم الجغرافيا - وبمساهمة زملائه - أحدث تطوراً ملموساً في القسم بحيث يواكب تحديات الإنتقال من قسم بمعهد المعلمين العالي الذي كان يمنح خريجيه شهادة الدبلوم إلى قسم بجامعة الخرطوم يمنح خريجيه درجة البكالوريوس. ولقد تمكن بروفيسور عبد الباقي خلال فترتي رئاسته لقسم الجغرافيا من إرساء تقاليد ونظم أكاديمية راسخة جعلت هذا القسم من أميز أقسام كلية التربية، من حيث الأداء والسمعة العلمية الجيدة. وحقيقة فإن هذا القسم قد كان ولا يزال يرفد مدارس التعليم العام السودانية بأميز معلمي الجغرافيا.

لا شك أن نجاح بروفيسور عبد الباقي في رئاسة قسم الجغرافيا ونضوج شخصيته القيادية في العمل الإداري دفع زملاءه في كلية التربية بجامعة الخرطوم لإختياره عميداً لتلك الكلية في الفترة من 1990م الي 1993م. ومن الإنجازات البارزة خلال فترة عمادته للكلية إشرافه، مع زملائه، علي إعداد برنامج تطوير أو إصلاح أكاديمي كامل وشامل لإعداد معلمي المرحلة الثانوية بالسودان. ولقد كان هذا التطوير - ضمن أسباب أخرى - إستجابة لتوصيات مؤتمر سياسات التعليم العام لعام 1990م وقرار وزارة التربية والتعليم بالتركيز علي تعيين خريجي كليات التربية في المرحلة الثانوية الحاصلين علي مرتبة الشرف مع التخصص في مادتين (بالإضافة طبعاً إلي العلوم التربوية والنشاط)، بدلاً من التخصص في مادة واحدة كما كان الحال سابقاً. ولكن عندما

شارف برنامج التطوير الأكاديمي هذا علي الإنتهاء أُختير بروفيسور عبد الباقي لوظيفة إدارية أخرى كما سنري لاحقاً. وكان من حسن حظي عندما خلفته في عمادة الكلية أن قدمت هذا البرنامج الأكاديمي في مجلس الاساتذة بجامعة الخرطوم الذي أجازة في ديسمبر 1993م. وبالتأكيد فإن هذا الإنجاز ينسب الي بروفيسور عبد الباقي وزملائه ، وقد إنحصر دوري في تقديمي لهذا البرنامج في مجلس أساتذة الجامعة.

كان من التحديات المزعجة التي واجهت بروفيسور عبد الباقي إبان فترة عمادته التمدد والتغول العشوائي علي أراضي كلية التربية من الجهة الشرقية. ولقد بذل جهداً كبيراً وشاقاً ومتابعة مستمرة مع مصلحة الأراضي لإيقاف هذا التعدي علي أراضي الكلية وإخراج من سكنوا بداخلها بصورة غير قانونية. وبعد أن نجح في تحقيق هذا الأمر قام بإنشاء سياج حسم بصورة نهائية النزاع علي أراضي الكلية من الجهة الشرقية. ولقد كان هذا إنجازاً كبيراً.

شهدت فترة عمادة بروفيسور عبد الباقي لكلية التربية أحداثاً سياسية صعبة في تاريخ جامعة الخرطوم، فهذه فترة ماعرف بالتمكين السياسي الذي أدي الي فصل بعض أعضاء هيئة التدريس للصالح العام. وفي تقديري إنه من حسن حظ كلية التربية أن كان علي سنامها الإداري في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الجامعة شخصية إدارية قوية، إذ دافع بروفيسور عبد الباقي عن الكلية وأساتذتها بقوة وإخلاص فجنبها بذلك هزة كان بإمكانها أن تؤثر علي مسيرتها وتهدد إستقرارها.

كذلك من النجاحات والإنجازات التي تنسب الي بروفيسور عبد الباقي خلال فترة عمادته أن قام بنقل ما كان يعرف بمركز ترقية أداء أعضاء هيئة التدريس (Staff development Centre)

إلى كلية التربية. ولقد كان المركز وحتى عام 1990م يقبع في مكتب صغير بإدارة الشؤون العلمية. ولأسباب لا مجال لذكرها هنا لم يتمكن المركز حتي ذلك الوقت من القيام بالمهام والإختصاصات التي أنشئ من أجلها. وعقب إنتقال المركز مباشرة الي كلية التربية تم تنفيذ أول دورة تدريبية في طرائق وأساليب التدريس لمساعدتي التدريس بالجامعة، ومن ثم توالى الدورات. ومهما يكن فإن إنتقال المركز إلى كلية التربية كان بداية لصفحة جديدة من النجاح والتفوق، إذ أن المركز يُعد حالياً من أهم وأنجح المراكز بالجامعة وتوسع نشاطه ليشمل عدداً متنوعاً من الدورات التدريبية المتخصصة. (يسمى حالياً مركز جامعة الخرطوم للتدريب المتقدم)

وبجانب كل ذلك فإن فترة عمادة بروفيسور عبد الباقي شهدت تطوراً ملحوظاً في التوسع والبناء الأكاديمي، إذ زاد عدد الأقسام العلمية والبرامج الدراسية وتعيين أعداد مقدره من أعضاء هيئة التدريس ومساعدتي التدريس والعمال.

السيرة العلمية لبروفيسور عبد الباقي في السودان (خارج جامعة الخرطوم):

في عام 1993م تم إختيار بروفيسور عبد الباقي مديراً لجامعة وادي النيل خلفاً للبروفيسور محمد عثمان عبد المالك. ولم يكن بروفيسور عبد الباقي غريباً على تلك الجامعة فقد كان في الفترة من 1988م الي 1990م، رئيساً لمجلس إدارة كلية التربية الجامعية بعطبرة، والتي كانت نواة فيما بعد لجامعة وادي النيل. وأشهد - وقد كنت عميداً لكلية التربية بعطبرة في الفترة 1984م الي 1990م- أنه ومن خلال حسن إدارته قدم للكلية الكثير من الدعم مما ساعدها أن تتجاوز فترة صعبة في تأسيسها.

لقد كانت جامعة وادي النيل عندما تولي بروفيسور عبد الباقي أمر إدارتها في عام 1993 ممتدة على طول ما كان يعرف وقتها بالأقليم الشمالي، وتنتشر كلياتها من حلفا شمالاً الي شندي والمتمة جنوباً. وهذا الإنتشار الطولي جغرافياً - إضافة الي أسباب أخرى- جعل أمر إدارتها شاقاً وصعباً لوجستياً

ومالياً. وتبعاً لذلك صدر قرار في أوائل عام 1994م نص علي تقسيم الجامعة الي ثلاث جامعات علي أن تسمى جامعة عطبرة ، وجامعة شندي، وجامعة دنقلا. ولقد عدل مسمى جامعة عطبرة بعد ذلك بقليل الي جامعة وادي النيل. وبعد الإتفاق علي تقسيم الأصول أصبح بروفييسور عبد الباقي مديراً لجامعة وادي النيل بحدودها الجغرافية الجديدة، (منطقة عطبرة- الدامر - بربر).

في خلال فترة عمله بجامعة وادي النيل- قبل وبعد التقسيم - كان من أولويات بروفييسور عبد الباقي أن يستكمل العمل الذي بدأه سلفه من حيث البناء الأكاديمي بإرساء تقاليد ونظم وقوانين جامعية راسخة تضاهي ما هو معمول به في أرقى الجامعات. وتبعاً لذلك قام بتكوين لجان فنية لمراجعة ملفات شروط تعيين وترقيات أعضاء هيئة التدريس وكذلك مراجعة ملفات خدمة الإداريين والموظفين والعمال بالجامعة. وفي تقديري أن بروفييسور عبد الباقي كان في كل ذلك وخاصة في مجال ترقيات أعضاء هيئة التدريس يستهدي بلوائح وتقاليد جامعة الخرطوم. ومهما يكن فإن تلك اللجان الفنية التي كانت تعمل بمهنية وموضوعية وتجرد ونزاهة أصدرت توصياتها التي التزم بروفييسور عبد الباقي بتنفيذها. وكان من ضمن تلك التوصيات مراجعة ترقيات بعض أعضاء هيئة التدريس. كما كان من ضمن تلك التوصيات التي قام بروفييسور عبد الباقي بتنفيذها نقل بعض الإداريين المعادلين الي حلفا ودنقلا وشندي والمتممة للإستفادة من خبراتهم علي مستوى كل كليات الجامعة، التي كما ذكرنا كانت في البداية تمتد علي طول ما كان يعرف بالأقليم الشمالي من حلفا شمالا الي شندي جنوباً. وقد كان من الطبيعي أن هذه القرارات التي اتخذها بروفييسور عبد الباقي لم تعجب بعض أعضاء هيئة التدريس الذين عدلت ترقياتهم، وكذلك لم تعجب بعض الإداريين المعادلين الذين لم يكونوا يرغبون في العمل خارج منطقة عطبرة - الدامر. وفي الحقيقة فإن تلك المراجعات وما ترتب عليها من قرارات إدارية صعبة كانت نابعة مما ذكرنا من بعض الخصائص والسمات الإدارية لبروفيسور عبد الباقي القائمة علي النظرة الشمولية والسعي لتجويد وإتقان العمل والحرص الشديد علي إرساء وإحترام القوانين والتقاليد الجامعية. ومن جهة أخرى كان من الطبيعي أن تؤدي هذه القرارات إلي إحتجاجات وتذمر من بعض المتضررين. وللأسف تزامن هذا التذمر مع ظهور بعض الصراعات والتكتلات السياسية والمصلحية وسط بعض أساتذة وإداريي الجامعة. وكان موقفاً حرجاً لبروفيسور عبد الباقي

وهو المستقل سياسياً وغير المنظم حزبياً أن يجد نفسه في خضم صراعات سياسية حادة بعيدة عن الأطر الأكاديمية. وإذا جاز لي التعبير فإن عدم الإنتماء الحزبي لبروفيسور عبد الباقي هو مصدر قوته ومصدر ضعفه في آن واحد في تلك الظروف. ومهما يكن فليس صحيحاً ما أشيع من البعض لاحقاً أن هذه الصراعات والتكتلات كانت السبب المباشر في إعفاء بروفيسور عبد الباقي من إدارة الجامعة. فحسب علمي فقد كان يعمل في تناغم وإنسجام تام مع مجلس الأساتذة وكذلك مع رئيس مجلس الجامعة. وحسب صلتني الوثيقة ببروفيسور عبد الباقي فقد كنت أعلم أن بعض الأسباب الأسرية والشخصية هي التي دفعته أن يقدم إستقالته من إدارة جامعة وادي النيل.

من الأعمال البارزة في فترة إدارة بروفيسور عبد الباقي لجامعة وادي النيل هو إشرافه ومتابعته لإنشاء كلية إعداد المعلمين للتعليم الأساسي بالدامر وذلك تنفيذاً لسياسة الدولة آنذاك التي نصت على أولولة عدد من كليات ومعاهد التعليم العام للجامعات بغرض إعداد وتأهيل معلمين للتعليم الأساسي. ومما يجدر ذكره فإن مباني كلية الدامر ليست الوحيدة التي ضمت مبانيها للجامعة في عهده. فقد كان حقيقة هنالك صراع طويل بين حكومة ولاية نهر النيل والجامعة حول أولولة بعض المباني. ولقد وفق بروفيسور عبد الباقي بعد جهد كبير في الوصول الي إتفاق مع حكومة الولاية آلت به بعض الأراضي والعقارات للجامعة بالدامر ومنها المبنى الذي أصبح لاحقاً مقرّاً لإدارة الجامعة. أضف الي ذلك أولولة إستراحة السكة حديد بعطبرة الي ملكية الجامعة. وخلاصة القول فإن إنجازات بروفيسور عبد الباقي في فترة إدارته لجامعة وادي النيل والتي بلغت مدتها حوالي سنة ونصف كانت متعددة وكانت كلها في النهاية تصب في هدف كبير هو إرساء تقاليد وقوانين جامعية راسخة ومحترمة، مما أعطي تلك الجامعة سمعة علمية طيبة لا تزال تحافظ عليها. وفي عام 1997م، قدر لبروفيسور عبد الباقي أن يواجه تحدياً جديداً في العمل الإداري إذا إنه عين مديراً للجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي والتي كانت وقتها تتبع للإدارة العامة للتخطيط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ولقد تم ترفيع هذه اللجنة في فترة إدارة بروفيسور عبد الباقي الي إدارة عامة مستقلة بالوزارة.

لم تكن تجربة التعليم العالي الأهلي جديدة؛ إلا أن بداية التسعينيات من القرن الماضي شهدت تزايداً كبيراً في هذا المجال. وكان من مهام هذه الإدارة الجديدة التصديق بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة بعد التأكد من إستيفاء

المناهج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس والبنى التحتية المتمثلة في القاعات والتجهيزات والمعامل وغير ذلك من المعينات التعليمية المطلوبة لإنشاء مؤسسة للتعليم العالي متوافقة مع متطلبات التعليم العالي علي مستوى عالمي.

كما هو متوقع من بروفيسور عبد الباقي الذي عرفنا بعض جوانب شخصيته المتمثلة في الحرص على المؤسسة وتطبيق النظم واللوائح بدقة متناهية، فقد بدأ عمله في هذه الإدارة من خلال تكوين لجان فنية ممن لهم خبرة وكفاية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وكان عمل هذه اللجان يتم وفق زيارات ميدانية للاطمئنان على أن الضوابط التي تم وضعها قد تم استيفائها بصورة كاملة تمشيًا مع المعايير العالمية لضمان جودة التعليم العالي. ولقد عرض هذا الأسلوب المنهجي المؤسسي في العمل الإداري بروفيسور عبد الباقي لكثير من الضغوط والشكاوى، بل أحياناً الاغراءات المادية من بعض أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية الذين كانوا يسعون لنيل التصديق في أسرع وقت ولو أدى ذلك في رأيهم إلى تخطي النظم والقوانين. في تقديرى أن فترة بروفيسور عبد الباقي في إدارة التعليم العالي الأهلي والأجنبي كانت من أصعب التجارب التي مر بها للضغوط التي تعرض لها كما رأينا، كما إنها كانت في نفس الوقت من أنجحها. فقد أدى عمله في هذه الإدارة بمؤسسية ونجاح منقطع النظير وذلك بشهادة الكثيرين ممن عاصروه وعرفوه. ومرة أخرى فان هذا النجاح يعزى لما عرف به بروفيسور عبد الباقي من صفات- كما ذكرنا- أميزها إحترام المؤسسة واللوائح والزاهة وطهارة اليد. ومهما يكن فقد ظل مديراً لهذه الإدارة لمدة ست سنوات وهي فترة طويلة نسبياً، ولم يتركها إلا وقد أسس وأرسى لها ضوابط وتقاليد أكاديمية وإدارية منضبطة وراسخة ظلت تسير عليها حتى اليوم.

في عام 2003م كلف بروفيسور عبد الباقي بعمل إداري تأسيسي جديد؛ إذ عين أول رئيس للهيئة العليا للتقويم والاعتماد بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن المعروف أن الالفية الثالثة شهدت تبني الدول المتقدمة والنامية ماعرف بأنشطة التقويم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي كضمان لجودة الأداء وتأمين مخرجات توائم المستوى العالمي. ولتحقيق ذلك أنشأت كثير من الدول مجالس أو هيئات أو وكالات لضمان الجودة وتعزيزها في التعليم العالي لغرض التأكد من أن التعليم العالي يوائم المتغيرات العالمية ويستجيب لحاجات المجتمع وسوق العمل المتغيرة. وحرصاً من وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

على ألا يبقى السودان بعيداً عما يجري في العالم من تطور نوعي في مؤسسات التعليم العالي وجودة مخرجاته البشرية والبحثية والاستشارية أنشأت الوزارة هذه الهيئة لتكون ذلك الجهاز العلمي والفني الذي يعمل على وضع معايير أداء لضمان جودة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي السودانية.

كانت إستراتيجية العمل التي وضعها بروفيسور عبد الباقي قائمة على أن مفاهيم ضمان الجودة والاعتماد، وبما أنها كانت مفاهيم حديثة نسبياً، لا يمكن تطبيقها بقرارات فوقية من الهيئة إلى منسوبي مؤسسات التعليم العالي، بل لابد في البداية من تعريف وتثقيف منسوبي تلك المؤسسات وإقناعهم بأهمية هذه المفاهيم الجديدة. وتبعاً لذلك أعدت الهيئة خطة إعلامية تثقيفية تهدف إلى التوعية ونشر ثقافة الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي.

ولتحقيق ذلك قامت الهيئة على سبيل المثال لا الحصر بالآتي:

1. إقامة دورات تدريبية عن ضمان الجودة والاعتماد لمئات من أعضاء هيئة التدريس الذين أصبحوا لاحقاً نواة لإنشاء وحدات التقويم الذاتي والجودة في مؤسسات التعليم العالي.
2. إعداد الكتب والنشرات التعريفية عن مفاهيم ضمان الجودة والاعتماد.
3. إعداد ماعرف بـ «دليل المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في السودان».

لقد بدأ العمل في إعداد هذا الدليل عندما كون بروفيسور عبد الباقي لجنة برئاسته لانجازه. ولقد إستغرق إعداد الدليل عدة سنوات ولم يكتمل في فترة عبد الباقي ولكن كان له الفضل في بداية هذا العمل. ومهما يكن فقد تم إعداد هذا الدليل وفق المعايير والمؤشرات العالمية ولكن في ذات الوقت لتتناسب وتتوافق مع واقع مؤسسات التعليم العالي السودانية. وفي رأيي أن إعداد هذا الدليل يمثل أهم إنجازات الهيئة فهو عمل أكاديمي تدريبي متقن. ولقد إستفادت كثير من لجان الجودة والتقويم الذاتي بمؤسسات التعليم العالي السودانية من هذا الدليل في عملها فيما يخص الاعتماد الأكاديمي لبعض برامجها.

وخلاصة القول أن بروفيسور عبد الباقي نجح في فترة إدارته للهيئة العليا للتقويم والاعتماد في تحقيق خطته القائمة على التعريف ونشر ثقافة

الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي السودانية. كما نجحت الهيئة في عهده في تقديم المشورة والمساعدة لمؤسسات التعليم العالي في عمليات التحسين والتعديل خاصة في مجال تطوير المناهج وربطها بأهداف المجتمع والبيئة المحلية ومواكبتها للمستويات العالمية، وكذلك في مجال رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس والإدارات الأكاديمية.

في عام 2015م، تم تعيين بروفيسور عبد الباقي أول رئيس لمجلس المهن التربوية والتعليمية. وكان قانون هذا المجلس قد أُجيز من المجلس الوطني في أواخر عام 2014م وأصبح المجلس يتبع مباشرة لمجلس الوزراء. وفي الحقيقة فإن نجاح هذا المجلس كان تحقيقاً لما كان ينادى به العديد من التربويين منذ مدة طويلة بأن السبيل إلى إصلاح التعليم يتطلب «تمهينه» بحيث تصبح لمهنة التدريس معاييرها وأسسها ومبادئها وأخلاقياتها. هذا وقد إرتبط التمهين بالاجازة أو الترخيص لمزاولة المهنة كما هو الحال في مجالات الطب والهندسة والمحاماة... الخ. ويقصد برخصة مزاولة مهنة التدريس «السماح لشخص ما بممارسة مهنة التدريس من قبل جهة أو هيئة ذات مصداقية تقوم بتقويم أداء المعلمين في ضوء مجموعة من المعايير التي تتفق ومتطلبات تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية للنظام التعليمي» ومهما يكن من أمر فإن بروفيسور عبد الباقي ولفترة حوالي خمس سنوات ظل قائداً لفريق عمل من الأكاديميين والإداريين الذين نجحوا في وضع الأسس والمعايير الخاصة بمجلس المهن التربوية والتعليمية الوليد. ولابد أن أؤكد هنا أن عمل المجلس كان يتم أساساً من خلال لجنة فنية من الخبراء التربويين برئاسة بروفيسور عبد الباقي. ولقد إستعانت هذه اللجنة بتجارب العديد من الدول في وضعها للمعايير والشروط الخاصة بعمل المجلس. وليس من إختصاص هذه الورقة أن تتعرض بالتفصيل لمهام وإختصاصات المجلس. ولكن لعله من المناسب أن أذكر أن اللجنة ركزت في عملها علي تحقيق أهم إختصاصات المجلس المتمثلة في:-

1. وضع الخطط والبرامج اللازمة لترقية المهن التربوية، ووضع معايير التدريب اللازمة لذلك.
2. الموافقة علي تسجيل المعلمين لمزاولة مهنة التدريس في المؤسسات التعليمية وفق مؤهلات وشروط محددة بحيث لا تصبح مهنة التدريس مهنة من لا مهنة له. وكما حدث في الهيئة العليا للتقويم والإعتماد، فإن بروفيسور عبد الباقي بدأ عمله كذلك في مجلس المهن

التربوية والتعليمية بخطة إعلامية تثقيفية لعمل المجلس من خلال المحاضرات والندوات والنشرات واللقاءات. كما أن المجلس تواصل مع كليات التربية السودانية للتأكد من أن البرامج الدراسية مصممة بصورة كافية وفق المعايير العالمية لإعداد المعلمين. غير أن النشاط الكبير للمجلس كان في وضع الشروط العامة للإلتحاق بمهنة التعليم وكان الشرط الأساسي أن يكون المتقدم لمهنة التدريس من خريجي إحدى كليات التربية أو حاصلاً علي مؤهل تربوي إن لم يكن خريجاً في كلية تربية. وللحصول علي رخصة مهنة التدريس كان علي المتقدم أن يجتاز أولاً إمتحان تحريري يشمل مجالات التخصص و الكفايات المهنية والكفايات اللغوية والثقافة العامة. وكانت الخطوة التالية أن من إجتازوا الإمتحان التحريري، حسب المستوي المطلوب، يخضعون لمقابلة شخصية حيث يتم تقييمهم وفق إستمارة تشمل عدداً من السمات المهنية والسلوكية المطلوبة لدي أي معلم. وكان العمل سواء في الإمتحان التحريري أو المقابلات يتم بإنضباط ومهنية وموضوعية بواسطة لجان من الخبراء التربويين وبدون أي تحيز. ومهما يكن فقد وفق المجلس في عقد عدداً من الإمتحانات التحريرية والمقابلات الشخصية ومن ثم منح رخصة مزاولة مهنة التدريس لآلاف من المتقدمين.

وخلاصة الأمر أن بروفيسور عبدالباقي مُستعيناً بفريق عمل متميز من الخبراء التربويين كما ذكرنا، نجح نجاحاً كبيراً في إرساء دعائم مجلس المهن التربوية والتعليمية وفق معايير وشروط واضحة ومتسقة مع المعايير العالمية.

إنجازات ونجاحات إدارية خارج السودان:

لم يقتصر الأداء الإداري لبروفيسور عبدالباقي علي السودان فقط وإنما إمتد الي بعض الدول العربية. ففي الفترة 1983م الي 1988م، إنتدب للعمل بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع أبها- وكان وقتها في درجة أستاذ مشارك. وفي السنة الأولى من عمله بتلك الجامعة، عين نائباً لرئيس قسم الجغرافيا - فرع أبها، ولقد أثبت جدارته في ذلك الموقع الإداري فتم ترفيعه في العام التالي 1984-1985م، إلى رئيس قسم الجغرافيا، وهو الموقع الذي ظل يشغله حتي نهاية إعارته في عام 1988م. ومن المعلوم أن الجامعات السعودية-

وحسب سياسة التوطين المتبعة فيها - تخصص الوظائف الإدارية فيها عادة للسعوديين، وقل أن يعين غير سعودي في وظيفة إدارية. وبصفة خاصة فإن جامعة الإمام محمد بن سعود التي كان يعمل بها بروفيسور عبد الباقي من الجامعات السعودية المحافظة والأكثر تمسكاً بسياسة التوطين. وهذا كله يدل على أن بروفيسور عبد الباقي قد أثبت جدارة كبيرة وتميزاً ملحوظاً لينال تلك الوظيفة الإدارية. ومهما يكن فقد كان بروفيسور عبد الباقي موضع رضا من إدارة تلك الجامعة ومن منسوبي ذلك القسم الذي شهد إستقراراً وتطوراً أكاديمياً ملحوظاً في عهده.

كان يمكن لبروفيسور عبد الباقي في ضوء ما ذكرناه من نجاح أن يستمر إذا رغب في العمل بجامعة الإمام محمد بن سعود لسنوات عديدة، ولكنه إنطلاقاً من إلتزامه بقوانين الإعارة في جامعة الخرطوم آنذاك ، والتي تحدد مدة الإعارة بخمس سنوات أثر أن ينهي عقده ويعود للعمل في وطنه في جامعة الخرطوم. وذلك السلوك والنهج يتواءم وينسجم لعمرى مع شخصية بروفيسور عبد الباقي الملتزمة إلتزاماً دقيقاً بالقوانين واللوائح ولو كان ذلك على نفسه.

إن الخبرة الإدارية الثرة التي إكتسبها والنجاح الذي حققه في مواقع مختلفة - كما رأينا- أهله في عام 2006م، أن يحظى بنيل وظيفة عميد البرامج الأكاديمية في التربية بالجامعة العربية المفتوحة بالكويت. وهي حقيقة وظيفية كانت مفتوحة للتنافس على مستوي العالم العربي. ولا شك أن كثيراً من التربويين كانوا يتطلعون لنيلها ولذلك فإن حصول بروفيسور عبد الباقي على تلك الوظيفة المرموقة هو إعتراف بمقدراته ونجاحاته الإدارية، بل أن بروفيسور عبد الباقي - كما علمت منه - كلف أن يكون نائباً لرئيسة (مديرة) هذه الجامعة لمدة ستة شهور. وعلى كل حال فإن عمله بالكويت كان في المقام الأول يركز على البناء الأكاديمي في مجال التربية من حيث وضع الأسس الأكاديمية للمناهج والمقررات الدراسية والإشراف على تأليف وطباعة وتوفير المراجع المنهجية. كما إشتمل عمله بتقوية صلة الجامعة العربية المفتوحة مع الجامعة البريطانية المفتوحة. أضف الي ذلك انه نجح في إقامة علاقة مع جامعة هارفارد في أمريكا لتدريب بعض أساتذة كليات التربية عن بعد (Online)، وخلاصة الأمر أن بروفيسور عبد الباقي نجح تماماً في فترة عمله بالكويت في إرساء تقاليد ونظم راسخة في مجال البرامج الأكاديمية للتربية. هذا و بعد إكمال خمس سنوات

للعمل بالكويت - وهي المدة المخصصة للإعارة - أثر بروفيسور عبد الباقي أن يعود للعمل بجامعة الخرطوم. ولكن لم تنقطع صلاته بالجامعة العربية المفتوحة فقد أصبح في الفترة من 2015م الي 2017م مديراً لفرع تلك الجامعة بالسودان.

الخاتمة:

أرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على بعض جوانب السيرة الإدارية لبروفيسور عبد الباقي وما حققه من نجاحات وإنجازات . وفي الحقيقة إن ما ذكرته لا يشمل كل جوانب سيرته الإدارية وإنما إكتفيت باعطاء أمثلة لأبرز الوظائف الإدارية التي شغلها. فالمطلع على السيرة العلمية (C.V) لبروفيسور عبد الباقي ينبهر بتعدد وتنوع نشاطاته ومشاركاته. فقد عمل رئيساً لكثير من اللجان الفنية خاصة في مجال إعداد المناهج الدراسية سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي. ومما يجدر ذكره هنا أنه عمل لعدة سنوات رئيساً للجنة الدراسات التربوية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي من أهم إختصاصاتها رفع التوصيات للمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي بشأن وضع المؤشرات الخاصة بتصميم وتطوير المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي. كما كان له مشاركاته الكثيرة في مجال التطوير المهني للأساتذة في عدد من الجامعات السودانية خاصة من خلال مركز جامعة الخرطوم للتدريب المتقدم والذي كان قد عمل مديراً له لفترة من الزمن ولا يزال حتي الآن مشاركاً كأستاذ في بعض دوراته. وبجانب ذلك فقد عمل بروفيسور عبد الباقي مستشاراً للجودة والإعتماد الأكاديمي على المستوي المحلي والإقليمي.

وفي الختام أرجو أن أشير إلى أن هذا المقال هو واحد من عدد من مقالات تناول فيها زملاء آخرون جوانب مختلفة من السيرة العلمية والذاتية لبروفيسور عبد الباقي. وهذه المقالات مجتمعة تعطي صورة متكاملة عن رجل متعدد المواهب جم النشاط مخلص في أدائه، مما أهله لتقديم خدمات جليلة لوطنه في مجالات كثيرة.

المصادر والمراجع:

- (1) محمد عثمان السماني. التعليم العالي الأهلي في السودان 1966-2002م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2002م.
- (2) منشورات الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي والإجنبي والخاص. الخرطوم (السودان): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- (3) منشورات الهيئة العليا للتقويم والإعتماد. الخرطوم (السودان): وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- (4) مقابلة شخصية مع بروفيسور عبد الباقي بابكر، بتاريخ الأحد 2021/12/5م.